

في مهرجان خطابي حول «الإصلاحات الاقتصادية.. بين الآمال والتطلعات»

# العتيبي: صناعة القرار الاقتصادي بحاجة إلى تطوير يبدأ من الغرفة

يجب أن توكبها تغيرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة في إدارة الاقتصاد، ودورها السياسي والاقتصادي، بحيث يصبح هناك دور أكبر للقطاع الخاص في المجتمع. وذكر أن التخصصية هي فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

## المطلوب تطوير

بدوره قال الرئيس التنفيذي لشركة كي اي سي للوساطة فهد الشريهان: إن الإصلاحات الحكومية المطروحة في وثيقة الإصلاح الاقتصادي غير واضحة، فالمطلوب تطوير الاقتصاد وليس إصلاحه. وأضاف الشريهان أن دور الغرفة يجب أن يكون تمثيل القطاع الخاص لا عكس ذلك، موضحاً أن الكويت دولة ريعية تعتمد على النفط وعلى الجهات المختصة وعلى رأسها الغرفة تغيير هذا النمط. وقال الشريهان: مطلوب للإصلاح خطط واضحة ومسؤولين قادرين على تنفيذ تلك الخطط، الأمر ببساطة يتعلق بالكفاءات.

## الميزانية في أزمة

ومن ناحيته قال المحلل المالي عدنان الدليمي إن الميزانية الكويتية في أزمة حقيقية بسبب تراجع النفط، موضحاً أن المصروفات أصبحت ضعف الإيرادات. وقال الدليمي: لدينا خلل هيكلي في الاقتصاد ومعالجته ببساطة تأتي بما يلي: وضع خطط وبرامج قابلة للتطبيق، وإبعاد القيادات المعطلة للتنمية، والاستعانة بكفاءات قادرة على إحداث التغيير، وإشراك القطاع الخاص في التنمية بشكل حقيقي.

وشدد العتيبي على أن من أي حق أي كان أن يطمح لتمثيل الشريحة التي يعمل بها، موضحاً أن عضوية المناير الاقتصادية ليست حكراً على احد وقد مللنا التكرار الذي لا ينتهي. وقال العتيبي: تطوير الغرفة بات أولوية ولن يصلح حال الاقتصاد إلى بدماء جديدة تدخل الغرفة وتحديث من أدائها، فالإجراءات الحالية تجاه القضايا الاقتصادية ضعيفة للغاية.

وتابع: أن كمرشح مستقل لا أمل فئة أو طائفة أو كتل تجاري كما هو الحال مع البعض، فانا أمثل الجميع.

## نهج الدولة

ومن جانبه قال مدير عام البورصة السابق حامد السيف أن التنمية لها أساس وهو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وللأسف هذا الأمر لا يطبق بالشكل المطلوب في الوقت الحالي.

وأوضح السيف أن المشكلة الاقتصادية الحقيقية في الكويت هي في نهج وفكر الدولة، المطلوب بناء جيد للمستقبل يعتمد على الكفاءات والخبرات الوطنية.

وقال السيف: لدينا سوء إدارة وفساد محسوبة ومحاصصة وواسطة وكلها آفات يجب التخلص منها قبل فوات الأوان.

وتابع: للأسف نستطيع أن نعتبر الحكومة الحالية حكومة تمرير اوضاع ليس إلا.

ولفت إلى أن دور الحكومة في المفهوم الاقتصادي الحديث هو الاهتمام بالأمور الكبيرة كالأمر السياسي والإدارية والأمنية والاجتماعية، التي ترتبط بسياساتها العليا، أما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص، وذلك في إطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع. وبين أن أي عملية خصخصة



حامد السيف وعدنان الدليمي وبدر العتيبي خلال المهرجان الخطابي

بوزارة ناجحة لإصلاح القطاع العام، كما أن عليها أن توسع نظرتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن تلتفت إلى لصالح الصغار في السوق قبل الكبار، كما أن هناك حاجة ماسة للترويج في مسالة رفع الدعم أو تقليصها حتى يتبين المستحق من غير المستحق، فنحن لا نمانع من مساعدة بلدنا لكن على الدولة أن تقول لنا أو كيف يمكن أن نساعدنا، كما أن على الدولة أن تلتفت وبعمق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها وأن تتعدد كمصدر أحادي للدخل.

يتوقع أن يتجاوز 22 مليار ديناراً في 3 سنوات فقط. وطالب الحكومة أن تنظر بعمق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي لا تجد موطئ قدم في السوق وتساعدنا وتطورها وتدعمها وتمولها حتى تكون رديفاً للإيرادات العامة. وراى العتيبي ان بوابة الحلول الاقتصادية لا تكمن في مجرد خطط ودراسات إصلاحية، بل في سياسات تنفيذية مناسبة وملائمة لبيئتنا الاستثمارية. لذا على الحكومة أن تتوسع في التخصصية التي هي

وأضاف: لا أرغب في نفوذ ولا مسال زائد بل في تمثيل مناسب لفئة عريضة من أصحاب الأعمال المتوسطة والتي لا تجد للأسف من يمثلها حتى وقتنا الحالي، ولدي رغبة صادقة في الإصلاح وتعديل كل ما هو مائل. وقال العتيبي: لم نعد نحتمل احتكار فئات محددة لمناير مؤثرة، متمسكين بأبن الدماء الجديدة؛ ومتي تأخذ فرصتها؟ وأفاد العتيبي بأن تراجع النفط أثرت كثيراً على اوضاع الكويت المالية ودفعت بميزانيتها لدوامه العجز الذي



بدر العتيبي ملقياً كلمته

## السيف: المشكلة الاقتصادية الحقيقية في الكويت هي في نهج وفكر الدولة

## الشريهان: دور الغرفة يجب أن يكون تمثيل القطاع الخاص لا عكس ذلك

## الدليمي: مطلوب إبعاد القيادات المعطلة للتنمية والاستعانة بكفاءات



جانب من الحضور

## «الكويتية للاستثمار» تعدل نظامها الأساسي

شركات أخرى لغرض تحقيق الربح بما لا يتعارض مع أحكام القوانين وكذلك المساعدة في تأسيس مثل هذه الشركات. - بيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية. - القيام بالبحوث والاستقصاءات المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال وتقديم جميع الخدمات الخاصة بعمليات الاستثمار والتوظيف للغير. - ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو ان تشترك في أي من الهيئات التي تزاوُل أعين شبيهاً بأعمالها أو التي قد ونها على تحقيق غرضها في أي وقت أو في الخارج بما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام (الأساسي).

القسم المنقولة وغير المنقولة بأنواعها بالطرق التي تراها



جانب من العمومية غير العادية

القسم المنقولة وغير المنقولة بأنواعها بالطرق التي تراها

- الاشتراك في تأسيس

وافقت الشركة الكويتية للاستثمار خلال انعقاد الجمعية العامة غير العادية للشركة التي ترأسها نائب رئيس مجلس الإدارة مشاري زيد الخالد على تعديل المادة 5 من عقد التأسيس والمادة 4 من النظام الأساسي وفقا للنحو التالي:

● نص المواد قبل التعديل الأقران التي أسست من أجلها الشركة ما يأتي: - استثمار وتنمية أموال المساهمين فيها وأدخارات وعلائها والقروض التي تعقدتها، وذلك بتوظيفها في الأوراق

والممتلكات والموجودات وسائر



الشركة الأهلية للتأمين ش.م.ك.ع.

## دعوة

## لإستلام توزيعات الأرباح

يسر مجلس إدارة الشركة الأهلية للتأمين ش.م.ك.ع.

دعوة السادة المساهمين الكرام المقيدين بسجل المساهمين في 5 أبريل 2016

لإستلام الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بواقع:

# 35% أرباح نقدية

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الإدارة المالية - الدور السابع

مقر الشركة الرئيسي - الشرق - شارع أحمد الجابر - مقابل دار العوضي

هاتف: 1888444 داخلي: 2704

خلال ساعات العمل الرسمية

إبتداء من صباح يوم الأربعاء الموافق 2016/4/13



## دعوة

### لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية شركة نور للاستثمار المالي

شركة مساهمة كويتية عامة

يسر مجلس إدارة شركة نور للاستثمار المالي ش.م.ك.ع (عامة) دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والمقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 20 أبريل 2016 م في مقر مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة الدور الثاني الغرفة رقم 1211 بلك 1، لتناقشة جدول الأعمال التالي:

الموافقة على تعديل المادة رقم (13) من النظام الأساسي للشركة وذلك لزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من خمسة أعضاء إلى ستة أعضاء، كما يلي:

النص الحالي قبل التعديل	النص بعد التعديل
"يؤلى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين بالتصويت السري، على أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من ذوي المؤهلات والخبرات والمهارات التي تتناسب مع نشاط الشركة، تختارهم الجمعية العامة العادية وتحدد مكافأتهم وفقاً لنوعه الحكومي، على ألا يزيد عددهم على أعضاء المجلس، ولا يشترط أن يكون العضو المستقل من بين المساهمين في الشركة."	"يؤلى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من ستة أعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين بالتصويت السري، على أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من ذوي المؤهلات والخبرات والمهارات التي تتناسب مع نشاط الشركة، تختارهم الجمعية العامة العادية وتحدد مكافأتهم وفقاً لنوعه الحكومي، على ألا يزيد عددهم على أعضاء المجلس، ولا يشترط أن يكون العضو المستقل من بين المساهمين في الشركة."

يرجى من السادة المساهمين مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة لإستلام بطاقة الدعوة لحضور الاجتماع وجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية.

العنوان: الشرق، شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس

والله وتي التوفيق

مجلس الإدارة

هاتف: 22464565 - 22464585

فاكس: 22464597

ساعات الدوام الرسمي للشركة:

من الأحد إلى الخميس من الساعة 8:30 صباحاً حتى الساعة 1:30 بعد الظهر